SAUDI ARABIA | المملكة العربية السعودية

USCIRF– RECOMMENDED FOR COUNTRIES OF PARTICULAR CONCERN (CPC)

مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية (USCIRF) هي مفوضية حكومية فدرالية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي مفوضية مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وتعمل على رصد ممارسة الناس حقوقهم في حرية الدين والمعتقد خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية، التي أُنشئت بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات التي تطال حرية الدين او المعتقد خارج الولايات المتحدة، وتُقدّم كذلك التوصيات بشأن السياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية هيئة مستقلة وقائمة بذاتها، وليست مرتبطة بوزارة الخارجية الأمريكية. هذا التقرير السنوي الذي أعدته المفوضية لعام 2021 ثمرة عمل دؤوب اضطلع به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ بقصد توثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات مستقلة بشأن السياسات إلى الحكومة الأمريكية. ورغم أن هذا التقرير السنوي لعام 2021 يشمل الأحداث التي وقعت في المدة ما بين شهري كانون الثاني (يناير) وكانون الأول (ديسمبر) من عام 2020، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة التي وقعت قبل أو بعد هذه المدة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن المفوضية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بمفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على الرقم: (202-523-3240).

النتائج الرئيسية:

في عام 2020، ظلت ظروف الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية على حالها السيئة، رغم بعض التحسينات المستمرة. تعتمد المملكة العربية السعودية الإسلام دينًا رسميًا لها. ويُحظَر بناء دُور العبادة لغير المسلمين، ويُحظَر عليهم أداء شعائرهم جهرًا. فلا يُجَاز لغير المسلمين ببناء دور العبادة، ويُلْزَمون بالتعبد في أماكن خاصة. ومع ذلك، أعلنت المملكة في عام 2020، عن مبادرات علنية تجاه المجتمع اليهودي العالمي. وبمراجعة الكتب المدرسية، التي يُجرَى تدريسها في السعودية في العام الراهن، عُثِر على أنها قد شهدت تحسينات مُهمَّة، ومن ذلك أن الخطاب في هذه الكتب قد صار أكثر تسامحًا من الناحية الدينية، وأنه قد حُذِفت منها الفقرات المتعصبة؛ وإن كانت هذه المراجعة قد أظهرت أنه «لا تزال هناك أمثلة إشكالية».

وعماد دستور البلاد، وفق النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992، هو القرآن والسُنَّة. أما النظام القضائي فمحكوم بالشريعة وفق تفسير تعتمده المملكة في إطار الفقه الحنبلي؛ وهو التفسير الذي يقضي بالإعدام عقوبةً للردة والجهر بالانتماء إلى فئة المثليات جنسيًا، والمثليين جنسيًا، وذوي التوجهات الجنسية المزدوجة، والمتحولين جنسيًا، وحاملي صفات الجنسين، والمعارضة الدينية أو السياسية السلمية. استمرت المملكة طوال عام 2020 باحتجاز وسوء معاملة أولئك الذين يخرجون على التفسير الذي تعتمده الدولة بشأن الإسلام، ومنهم رائف بدوي، الذي أدرجته مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على قائمة سجناء التعبير عن الرأي بتهم دينية، ومحاميه وليد أبو الخير والشاعر الملحد أشرف فياض. واستهدفت المملكة كذلك مَنْ يعارضونها على شبكة الإنترنت، وألقت القبض على ثلاثة منهم في شهر مارس (آذار) بتهمة سب الذات الإلهية على وسائل التواصل الاجتماعي، وهدَّدت بمحاكمة أصايل سلاي، التي نشرت أغنية راب مُصوَّرة بالفيديو بعنوان «بنت مكة» على موقع يوتيوب في فبراير (شباط). وفي شهر يوليو (تموز)، اعتقل المسؤولون السعوديون محمد البُكاري لنشره مقطع فيديو على موقع تويتر يدعو فيه إلى المساواة في الحقوق لأعضاء فئات المثليات جنسيًا، والمثليين جنسيًا، وذوي التوجهات الجنسية المزدوجة، والمتحولين جنسيًا، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). بل إن مسؤولي السجن قد اعتدوا عليه جنسيًا ، ووضعوه في سجن انفرادي.

وفي أعقاب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، فرضت الحكومة السعودية إغلاقًا على محافظة القطيف ذات الأكثرية الشيعية. وتقاعست كذلك عن الرد على التحريض الذي أُذيع على شاشة إحدى القنوات التلفزيونية، والذي شُبِّه فيه المصابون بفيروس كورونا المستجد من الشيعة بـ «انتحاريي داعش». ورغم ما وعدت به الحكومة السعودية من مراجعة لأحكام الإعدام الصادرة بحق القُصَّر، ما زال عدد من السجناء الشيعة، الذين أُدينوا وهُمْ قُصَّر، بدون أن يصدر بحقهم أي تغيير أو قد حُكِم عليهم بالسجن لسنوات عدة. بل إن أربعة من أبناء طائفة البُهْرة الشيعية ما زالوا يقضون أحكامًا بالسجن لعدد من السنوات بتهم واهية الحجج، ومنها غسل الأموال وانتهاك التنظيمات النافذة بشأن جمع التبرعات الخيرية.

أبقت المملكة العربية السعودية، في عام 2020، على الأحكام الأساسية في نظام الوصاية على المرأة القائم على أسس دينية، والذي يُعَدُّ انتهاكًا للحريات الدينية للسعوديات. بل إنها ما زالت تضطهد أولئك الذين يحتجون سلميًا على هذا النظام. فقد حُكِم على لُجين الهذلول ومايا الزهراني، بعد ما ورد بشأن الإساءة إليهما في السجن ومن ذلك الاعتداء عليهما جنسيًا فضلاً عن مزاعم ذات مصداقية بتعرضهما للتعذيب، بالسجن لمدة تقارب ست سنوات، وإن كانت بعض هذه الأحكام قد صدرت مع وقف التنفيذ. نظام الوصاية يحرم المرأة من حقها في بلوغ سن الرشد القانونية، ويُمكِّن وصيّها الذي يُسِيء إليها من أن يستصدر من سلطات الدولة السعودية ما يُجبرها على العودة إلى البيت. وتمتد هذه السلطة لتشمل النساء اللاتي يهربن خارج البلاد أو اللاتي يهربن من العنف الأسري. بل إن هذا النظام يحرم النساء، ومنهن المواطنات الأمريكيات، من حقوق الحضانة وزيارة أطفالهن، إذا كُنَّ مطلقات من آبائهم، بصرف النظر عن أهلية الوصي الذكر.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- إعادة تصنيف المملكة العربية السعودية بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) لتورطها في ارتكاب انتهاكات مُمَنْهَجة ومتواصلة وفاضحة فيما يتعلق بالحريات الدينية، وفق ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، مع رفع الإعفاء الذي يُخِلُّ الإدارة الأمريكية من اتخاذ أي إجراء واجبٍ تشريعيًا، بخلاف ما قد اتُّخِذ، بناءً على هذا التصنيف.

- فرض عقوبات مُوجَّهة على الوكالات والمسؤولين الحكوميين السعوديين المتورطين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الحريات الدينية؛ وذلك عبر تجميد أصول هؤلاء الأفراد و/أو منعهم من دخول الولايات المتحدة، بموجب الصلاحيات المالية وتلك المتعلقة بمنح تأشيرات الدخول عبر ذكر انتهاكات محددة للحريات الدينية.

وينبغي للكونغرس الأمريكي أن:

- يعقد جلسات استماع عامة للتشديد على ما لدى الكونغرس الأمريكي من شواغل بشأن سجناء الرأي في المملكة العربية السعودية، ومنهم رائف بدوي ومحاميه وليد أبو الخير، والتعاون مع البرلمانيين من ذوي التوجهات الفكرية المماثلة في دول أخرى للدعوة للإفراج عنهما.
- إعادة سن قانون شفافية المواد التعليمية السعودية وإصلاحها وتمريره؛ وهو القانون المُقدَّم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، والذي يُلزم وزارة الخارجية الأمريكية برفع التقارير سنويًّا بشأن المحتوى الذي يتسم بالتعصب الديني في الكتب الدراسية السعودية والمساعي المبذولة لحذفه منها.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية

- *المستجدات بشأن هذا البلد:* أحوال الحريات الدينية في المملكة العربية السعودية في عام 2020
- *المستجدات في هذا الإصدار:* نظام الوصاية والنساء والحريات الدينية في المملكة العربية السعودية

معلومات مرجعية

يزيد عدد سكان المملكة العربية السعودية عن 34 مليون نسمة. ويُشكِّل السُنَّة منهم نسبة تتراوح ما بين 85% إلى 90%، بينما تتراوح نسبة الشيعة فيهم ما بين 10% إلى 15%. لكن المقيمون المغتربون يُشكِّلون، وفق تقدير الأمم المتحدة، نسبة تبلغ 37% من عدد السكان، ومنهم ما لا يقل عن مليوني فرد من المسيحيين والهندوس والبوذيين والسيخ وأتباع الديانات الشعبية، بالإضافة إلى غير المنتسبين إلى أي دين. ويُخفِي المواطنون من الملحدين أو غير المسلمين، في الغالب، انتماءاتهم تجنبًا للعواقب الاجتماعية والقانونية القاسية. العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، يحمل لقب «خادم الحرمين الشريفين». أما ولي عهده، الأمير محمد بن سلمان، فيمارس القمع على نحو مُمنهَج على المعارضة الدينية والسياسية على حد سواء، رغم إشرافه على تنفيذ أعمال الإصلاح الاقتصادي ذات الصلة برؤية السعودية 2030.

التطورات البنّاءة:

في يناير (كانون الثاني)، زار أمين عام رابطة العالم الإسلامي محمد العيسى معسكر الاعتقال أوشفيتز، على رأس واحد من أكبر وفود المسؤولين المسلمين الذين زاروا ذلك الموقع. وفي شهر فبراير (شباط)، زار وفد من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى المملكة العربية السعودية للقاء العيسى؛ وهي أول زيارة تُجريها إحدى المنظمات اليهودية الأمريكية منذ عام 1993. وفي الشهر المذكور نفسه، أيضًا، التقى وفد من رجال دين مسلمين ومسيحيين وبوذيين وهندوس، فضلاً عن أحد الحاخامات الإسرائيليين، الملك سلمان. وفي عام 2020، خففت السعودية كذلك القيود المفروضة على بيع أشجار أعياد الميلاد وزينتها في العاصمة الرياض.

في شهر أبريل (نيسان)، أعلنت الحكومة عزمها إلغاء عقوبة الجَلد؛ وهي العقوبة التي يُقضَى بها كثيرًا ضد سجناء الرأي الدينيين. وفي شهر أغسطس (آب)، أعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن المملكة ستُعيد النظر في أحكام الإعدام الصادرة بحق السجناء الشيعة الذين كانوا قُصَّرًا حين وُجّهت إليهم الاتهامات التي سُجنوا بسببها. في حين خفَّفت المملكة، في فبراير (شباط) من العام الجاري، أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة من هؤلاء المتهمين إلى السجن لمدة عشر سنوات، إلا أن ثمانية آخرين ما زالوا مُهدَّدين بالإعدام.

إساءة معاملة الأقليات الدينية

ما زال الشيعة في المملكة العربية السعودية يعانون من التمييز ضدهم في التعليم، والتوظيف، والقضاء، ويُحَال بينهم وبين تقلد المناصب العليا في الحكومة والجيش. وما زالت القيود مفروضة على بناء المساجد الشيعية خارج المناطق ذات الأغلبية الشيعية في المنطقة الشرقية، وغالبًا ما تحظر السلطات رفع الآذان تبعًا للمذهب الشيعي في تلك المناطق. وفي شهر مارس (آذار) 2020، أغلقت الحكومة محافظة القطيف التي يغلب الشيعة على سكانها، ومنعت بذلك الدخول إليها والخروج منها؛ وإن كانت هذه القيود لم تُفرَض على أي محافظة أخرى.

كذلك، أُلقِي القبض على ثمانية من طائفة البُهرة الشيعية في الرياض في عامي 2017 و2018 بعد جمعهم الأموال لتمكين أبناء طائفتهم من أداء مناسك *الحج*. وقد أُفرج عن اثنين منهم في مطلع عام 2020، ولكن أحدهما قد اعتُقِل مرة أخرى في صيف ذلك العام، وحُرم الآخر من جواز سفره. ويُضَاف إلى ذلك أن اثنين من أتباع هذه الطائفة يعانيان في السجن من سوء أحوالهما الصحية؛ وهو ما يزداد معه خطر إصابتهما بفيروس كورونا المستجد.

التحريض الديني في الكتب المدرسية

ظلت مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية ، على مدى 15 عامًا، تُوثِّق تقاعس الحكومة السعودية عن التصدي للمحتوى المتعصب في كتبها المدرسية الرسمية بما يكفي. ففي شهر ديسمبر (كانون الأول) 2020، كشف أحد التقارير الصادرة عن إحدى المنظمات غير الحكومية عن أن «التطرف ما زال موجودًا» في الكتب المدرسية السعودية؛ وإن كانت «العديد من الأمثلة الإشكالية» على التعصب الديني «قد حُذِفت» من تلك المناهج في أحدث نسخها. ومن ذلك الفقرات التي تدعو إلى إنزال عقوبة الإعدام بالمثليين من الرجال. غير أن تلك الكتب المدرسية ما زالت تُلقِّن الطلبة أن «الكافرين سيُعذَّبون يوم القيامة»، وتُحذِّرهم من «المشركين» (في إشارة إلى الشيعة من المسلمين)، وفيها كذلك قصة تصف «الظالمون من اليهود» بـ «القردة».

سجناء الرأي الدينيين

في عام 2020، ظل الشيخ المُعارِض سلمان العودة سجينًا رغم ما ورد في خطاب مُوجَّه من ثلاثة من المُقرَّرين الخصّين لدى الأمم المتحدة، في يناير (كانون الثاني)، من أن احتجازه قد يُعَدُّ انتهاكًا للقوانين الدولية ذات الصلة بحرية الدين والمعتقد. وقد حُرِم العودة من زيارات عائلته، وحُظِر عليه الاتصال بأسرته لمدة في مطلع صيف عام 2020. بل إن نجله قد أفاد، بعد إحدى جلسات الاستماع التي عُقِدت سرًّا في المحكمة الجزائية المتخصصة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، بأنه فقد نصف سمعه وبصره.

ظل رائف بدوي، الذي أدرجته مفوضية الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية على قائمة سجناء الرأي الدينيين، ومحاميه وليد أبو الخير يعانيان سوء المعاملة في عام 2020. وقد نُقِل أبو الخير إلى المستشفى في شهر يناير (كانون الثاني) بعد إضرابه عن الطعام احتجاجًا على سوء معاملته. وظل على إضرابه حتى شهر فبراير (شباط) 2020. أما رائف بدوي، فقد أُدِين في عام 2013 بتهمة «ازدراء الإسلام»، وحكم عليه بالجلد 600 جلدة والسجن سبع سنوات بسبب ما ورد في منشورات له على مدونته. وقد نُقِل إلى المستشفى، في عام 2020، بعد إضرابه عن الطعام احتجاجًا على وضعه في السجن الانفرادي، وحُظِر عليه التحدث مع زوجته. وفي شهر مايو (أيار)، نُقِل من السجن الانفرادي إلى زنزانة برفقة 15 نزيلاً آخرين. غير أن زوجته قد أفادت، في شهر أغسطس (آب)، بأن أحد هؤلاء النزلاء قد حاول قتله.

ظلت السعودية تحتجز لُجين الهذلول – التي احتجت بطريقة سلمية على قوانين الوصاية الدينية – وأساءت معاملتها. وقد تدهورت حالتها الصحية تدهورًا شديدًا لإضرابها عن الطعام احتجاجًا على سوء معاملتها في السجن.وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، أحالت المملكة قضية الهذلول إلى المحكمة الجزائية المتخصصة؛ وهي المحكمة التي تتولى النظر في قضايا الإرهاب والأمن الوطني. في شهر ديسمبر (كانون الأول)، حُكِم على لجين الهذلول، ومعها مايا الزهراني، بعد عدد من جلسات المحاكمة، بالسجن خمس سنوات وثلاثة أشهر بأثر رجعي، فضلاً عن المنع من السفر لخمس سنوات. وقد أُفرِج عن الهذلول في شهر فبراير (شباط) 2021؛ ولكنها ما زالت ممنوعة من السفر لخمس سنوات.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

ظلت إدارة الرئيس ترامب، في عام 2020، تتعاون مع كبار المسؤولين في السعودية، وإن كان الكونغرس قد اتخذ في العام نفسه مقاربةً أشد انتقادًا تجاه المملكة. فقد شهد يوم 7 يناير (كانون الثاني) لقاءً جمع الرئيس «دونالد ج ترامب» (Donald J. Trump) بالأمير خالد بن سلمان، نائب وزير الدفاع السعودي. وفي يوم 12 فبراير (شباط)، التقى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «مايكل ر. بومبيو» (Michael R. Pompeo) نظيره السعودي فيصل بن فرحان. في وقت لاحق من الشهر نفسه، سافر «بومبيو» إلى المملكة لعقد اجتماعات مع الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

على الصعيد المقابل، دعا السناتور باتريك ليهي (Patrick Leahy, D-VT)، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي في ولاية فرمونت، يوم 28 يناير (كانون الثاني)، إدارة ترامب إلى فرض قيود على التأشيرات التي تُمنَح للمسؤولين المتورطين في اعتقال لُجين الهذلول وإساءة معاملتها. وفي شهر سبتمبر (أيلول)، قدَّم خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ مشروع قانون يدعو إلى إطلاق سراح المعارضات السعوديات، ومنهن أولئك اللائي يُضطَّهدن بسبب دعوتهن سلميًّا إلى حرية الدين أو المعتقد. في شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، وجَّه السناتور ماركو روبيو (Marco Rubio, R-FL)، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري في ولاية فلوريدا، والسناتور روبرت مينينديز (Robert Menendez, D-NJ)، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي في ولاية نيوجيرسي، رسالة من الحزبين إلى السفير السعودي يُطالِبان فيها بالإفراج عن أولئك المعارضات. وفي 2 ديسمبر (كانون الأول)، من العام نفسه، أقدمت وزارة الخارجية الأمريكية على إعادة تصنيف المملكة العربية السعودية بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC) بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية؛ وإن كانت قد عاودت في الوقت نفسه أيضًا إعفاء المملكة من أي عقوبات لها صلتها بهذه المسألة «وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للولايات المتحدة».